جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

6

التقرير الاستراتيجي السنوي
الحالة الجيواستراتيجية للمنطقة العربية

الجزء الأول

التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية 2020

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association
http://www.stgcenter.org/
STG.CENTER
CenterSTG

الجزائر

تقرير الحالة الجزائرية 2020

د. هجيرة بن زيطة

مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية

تقرير الحالة الجزائرية 2020

مقدمة

تتسم الحالة الجزائرية لسنة 2020 بالتشابك والتعقيد نظرا للمتغيرات المهمة والأحداث التي جاءت بعد حراك شعبي متواصل لمدة سنة كاملة، انتهى بإجراء الانتخابات الرئاسية،حيث لم يتم تعليق الاحتجاجات رغم محاولة السلطة في تقويضها، ونجح وباء كوفيد19- في تعليقها بسبب المخاطر والنتائج التي تركها على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويحاول هذا التقرير التركيز على تحليل أهم المتغيرات والعوامل التي كان لها دورا في تفاعلات الحالة الجزائرية خلال هذا العام، وكذلك المواقف والتوجهات الخارجية للجزائر نحو الأطراف الإقليمية والدولية،كما انتهى التقرير وضع التوقعات المستقبلية للجزائر من خلال ضبط ثلاث سيناريوهات قد تحدد مستقبل الأوضاع السياسية فيها.

المتغيرات والتطورات المهمة خلال هذا العام

■ الانتخابات الرئاسية:

أجريت الانتخابات الرئاسية وسط انقسام بين الطبقة السياسية والشارع الجزائري بين من يدعو السلطة الفعلية إلى الامتثال إلى مطالبه وتنفيذها، وعلى رأسها تفكيك منظومة الحكم السابقة ومحاسبة كل الفاسدين فيها ومتابعتهم قضائيًا، ومنع استنساخ نظام الحكم لنفسه وتمديد عمره من خلال إجراءات انتخابية شكلية. بل يدعو إلى التوجه نحو هندسة سياسية وانتخابية جديدة تعزز القطيعة التامة مع منظومة الحكم السابقة وممارساتها، ونقل الجزائر إلى انفتاح سياسي حقيقي يؤدي إلى بناء ديمقراطي مستمر وفعال.

ومن جهة أخرى بين من يمثل السلطة الفعلية الحاكمة والفريق المساند لها، ممثلة في هيئة أركان الجيش برئاسة الفريق، أحمد قايد صالح، والرئيس المؤقت، عبد القادر بن صالح، وطاقمه الحكومي برئاسة بدوي نور الدين، وبعض الأحزاب السياسية والجمعيات والإعلاميين ووسائل الإعلام الخاصة والشخصيات السياسية البارزة. يتمسك هذا الفريق بالحل الدستوري (أي استبعاد أطروحة المرحلة الانتقالية) الذي يعتبره الوسيلة الوحيدة التي تمكِّن الجزائر من الحفاظ على استقرارها من جهة،

ويجنِّب أو يخفض مستوى التدخلات الأجنبية في الشأن الداخلي للجزائر.[1]

وبعد الانتهاء من عملية انتخاب رئيس الجمهورية يوم 12 ديسمبر 2019، أعلن المجلس الدستوري، طبقا للقانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات عن النتائج النهائية، وتم الإعلان عن عبد المجيد تبون رئيسا للجمهورية الجزائرية وكانت النتائج كما هو موضح في الجدولين التاليين[2] :

بالنسبة لنتائج الاقتراع العام (بما فيها المواطنين المقيمين في الخارج):

الناخبون المسجلون	الناخبون المصوتون	نسبة المشاركة	الأصوات الملغاة	الأصوات المعبر عنها
24.464.161	9.755.340	% 39.88	1.244.925	8.510.415

أما الأصوات التي تحصل عليها كل مترشح، فإنها جاءت، مرتبة ترتيبا تنازليا كما يلي:

المترشحين	تبون عبد المجيد	بن قرينة عبد القادر	علي بن فليس	عز الدين ميهوبي	بلعيد عبد العزيز
عدد الاصوات	4.947.523	1.477.836	897.831	619.225	568.000
نسبة المشاركة	% 58.13	% 17.37	% 10.55	% 7.28	% 6.67

■ تشكيل الحكومة:

عين الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون أول حكومة له في 28 ديسمبر 2020، بقيادة التكنوقراطي عبد العزيز جراد، أستاذ العلوم السياسية وخريج المدرسة الوطنية للإدارة والتي وصفت رسميا بفريق «التغيير في المجال الاقتصادي». وتتكون الحكومة من 39 عضوا، منهم 5 نساء و7 وزراء منتدبين و4 كتاب دولة، حيث ضمت التشكيلة الجديدة مزيجا بين وجوه قديمة وأخرى جديدة،إذ تم تجديد الثقة في أغلب الوزراء الذين يقودون حقائب سيادية. ويتعلق الأمر بكل من صبري بوقادوم وزير الخارجية، كمال بلجود وزير الداخلية والذي شغل المنصب بالنيابة سابقا إلى جانب قيادته لوزارة السكن، كما تم تجديد الثقة في وزير الطاقة محمد عرقاب، ووزير العدل بلقاسم زغماتي، الذي فتحت في عهده عدة ملفات فساد.

كما تم تثبيت وزير الشؤون الدينية يوسف بلمهدي وأيضا وزير المجاهدين الطيب زيتوني، ووزير الفلاحة شريف عوماري في مناصبهم ووعاد وزراء سابقون إلى الحكومة مثل وزير الصيد سيد أحمد فروخي، ووزير المالية محمد راوية، ووزير الأشغال العامة فاروق شيالي. وظهر التغيير جليا في الحقائب ذات العلاقة بالشأن الاقتصادي، مثل وزارة الصناعة التي عُيّن فيها الخبير الاقتصادي فاروق آيت علي، ووزارة التجارة التي عين على رأسها الخبير وأستاذ الاقتصاد كمال رزيق، ووزيرة البيئة والطاقات المتجددة: نصيرة بن حراث، رئيسة جامعة وهران للعلوم والتكنولوجيا.[3]

ويبدو أنها حكومة انتقالية دون مرحلة انتقال سياسي فعلي، وكان يمكن أن تكوين حكومة أكثر

1 - بلغيت عبد الله،الانتخابات الرئاسية في الجزائر ديسمبر2019 وتحديات الاستقرار، مركز الجزيرة للدراسات،على الرابط التالي :
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019191211075402366-2019/12/.html

2 -بيان المجلس الدستوري بخصوص النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية ل12 ديسمبر 2019، موقع وكالة الأنباء الجزائرية على الرابط التالي:
http://www.aps.dz/ar/algerie/812262019-12-

3- عبد الرزاق بن عبد الله،الجزائر: تبون يعين حكومة تغيير اقتصادي في بداية عهدته، وكالة الاناضول، على الرابط التالي :
https://www.aa.com.tr/

مصداقية، وأكثر تمثيلا وقبولا اجتماعيا . عكس هذه الحكومة التي ليس في مقدورها مواجهة التحديات المرفوعة، على أكثر من صعيد اقتصادي واجتماعي، في محطات سياسية أخرى، بما فيها الانتخابات التشريعية ودخول الأحزاب والقوى السياسية المنظمة إلى حلبة الصراع السياسي، تحت مراقبة الحراك الشعبي الذي يكون قد تعامل مع حكومة تبون كمؤشر على استمرارية سياسية للنظام القديم، قبل كل شيء.[1]

■ وفاة أحمد قايد صالح وتعيين شنقريحة رئيسا للاركان:

تم ترقية القايد صالح إلى رتبة فريق سنة 2006 وتولّى رئاسة أركان الجيش الجزائري، ليصبح بذلك أول قائد أركان جزائريّ لم ينتظم في التجنيد الفرنسي. وخلال هذه الفترة، تمّ فكّ الارتباط بين الأركان والمخابرات الجزائريّة تماماً، ونشأ نوعٌ من الصراع الخفيّ، وقيل أنّ الأركان تحت قيادة أحمد قايد صالح كانت صفّاً ثانياً بعد المخابرات وبالتالي تحييده عن المشهد السياسي، ولهذا قام قايد صالح بإجراء تغييرات حسّاسة في المناصب ذات الخصوصيّة في المؤسسة العسكرية شملت قادة النواحي وقادة القوات البرية والجوية، الأمر الذي طرح أسئلة عدّة من قِبل المؤيدين لخطه والمعارضين، إذ ما يعتبرهُ المؤيدون تطهيراً للبؤر الفاسدة، اعتبرهُ المعارضون شكلاً من الاستئثار بالسلطة عن طريق تعيين مقرّبين، يثق القايد صالح في ولائهم له. ولم يُقدّم الطرفان أيّ دليل حقيقي، ما خلا توقّعات وتخمينات، غير أنّ السياق القضائي الذي يجري إن استمر على ذات الشاكلة وبنفس الأحكام الثقيلة، قد يرجّح طرح المؤيدين بقوّة.[2]

ولقد توفي الفريق قايد صالح نائب وزير الدفاع الوطني قائد أركان الجيش الوطني الشعبي يوم الاثنين 23ديسمبر- كانون الأول 2019، وجاءت مواقف الجزائريين متباينة إثر وفاته، ففي الوقت الذي تأسف البعض على رحيله المفاجئ بعد أن قاد الجزائر إلى برّ الأمان على خلفية إشرافه إلى جانب المؤسسة العسكرية على تنظيم الانتخابات الرئاسية، اعتبر البعض الآخر أنه ساهم في امتداد النظام السابق من خلال الحفاظ على وجوه سياسية سبق وأن عملت إلى جانب فريق بوتفليقة الحكومي، وانتقدوا موقفه الذي كان بعيدا عن تطلعات الشعب حيث واجه غضب الحراك لرفضه إنشاء مؤسسات انتقالية وتزايد أعداد المتظاهرين والنشطاء والصحافيين الذين وضعوا في السجن.[3] وفور إعلان وفاة قائد الأركان، تم تعيين اللواء سعيد شنقريحة مكانه، وهو عسكري تكوّن ما بين روسيا والجزائر، وعرفت عنهُ الشدّة في مكافحة الإرهاب في سنوات التسعينيات، وقضى سنوات خدمته في الناحيتين

١- ناصر جابي، كيف يمكن قراءة حكومة تبون كمؤشر سياسي؟،القدس العربي، على الرابط التالي: https://www.alquds.co.uk

٢- ضيف حمزة ضيف،رحيل القايد صالح..الرجل الأكثر اثارة للجدل بعد بومدين، على موقع POST، على الرابط التالي:
https://180post.com/archives/7395

3- ماذا قال الجزائريون عن قايد صالح بعد وفاته،على موقع Euro news، الرابط التالي :
algerian-people-have-different-positions-regarding-the-death-of-ahmed-gaid-/23/12/https://arabic.euronews.com/2019
saleh

العسكريتين الغربيّة والجنوبيّة الغربيّة في ولايات سيدي بلعباس وبشار وتيندوف ووهران، وقد عاش جلّ عمره قائداً ميدانياً من قائد كتيبة، ثم قائد لواء، فقائد فرقة، وقائد جمهرة.

■ أزمة الكوفيد- 19 وتعليق «الحراك» :

أجبرت جائحة الكوفيد19- الحراك الجزائري على تعليق المظاهرات التي استمرت بدون انقطاع لأكثر من عام، الأمر الذي فشلت فيه السلطة رغم مناوراتها المختلفة، فعلى غرار أيّ نظام سياسي يواجه ثورة شعبية، عمل النّظام الجزائري كل ما بوسعه لإيقاف الحراك الشّعبي أو على الأقل الاستفادة منه لإعادة تدعيم ركائزه بعد أن زعزعتها العهدة الرّابعة ومحاولة فرض عهدة خامسة لبوتفليقة. وحتى وإن كان الدستور الجزائري تعدديا، ويكرّس الحد الأدنى من الحريات، فالنظام الجزائري القائم تعوّد على ممارسة السلطة والحكم من دون قيود (سلطات مضادة، عدالة مستقلة، صحافة حرة)، ومن دون حضور الجزائريين في الشارع على مدار 30 سنة من التعددية الشّكلية، كان رهان السلطة الأساسي يكمن في عدم السماح للجزائريين باحتلال الشّارع، وعدم تشكل رأي عام في وسائل الإعلام الثقيلة؛ أي افراغ التعددية السياسية من مضمونها وإبطال مفعولها في إنتاج بديل آخر في السّلطة. من هنا كسب الحراك الشعبي تفوقا أخلاقيا سيتحول مع مرور الوقت إلى مأزق أمام سُلطة كانت تأمل فقط أن تتوقف مطالب الجزائريين عند إزاحة بوتفليقة دون المطالبة بإعادة النظر في الأسس التي يقوم عليها نظام الحكم.[1]

و تمامًا كما يسلّط فيروس كورونا الضوء على جوانب النظام الجزائري و«الحراك» على السواء، إنه يكشف في الوقت نفسه العديد من الانقسامات المجتمعية التي اتسمت بها الجزائر طيلة عقود. ورغم حملات التوعية، وإجراءات السيطرة على الوضع بتدابير الحجر المنزلي. وبما أن الدولة طورت نمطًا من سلوك الرعاية الأبوية، تبين أن المجتمع الجزائري بحاجة للإرشاد المستمر بشأن الخطر القائم وهو عاجز عن اتخاذ مبادرات خاصة. ولقد أظهرت الأزمة اتجاهًا إيجابيًا واحدًا في المجتمع الجزائري، وهو انخراط الشباب، ففي حين أن تأثير الفيروس على الكبار في السنّ أكبر حتمًا، ينخرط الشباب الجزائريون بنشاط في العديد من المبادرات على غرار صناعة الكمامات وتعقيم الشوارع لمساعدة أبناء وطنهم، ما يُظهر أن مورد البلاد الحقيقي هو شبابها وليس قطاع الموارد الهيدروكربونية.

وحيث تستجيب كل دولة لتفشي فيروس كورونا بأسلوبها الخاص. فإنه بالنسبة للجزائر، يُعتبر هذا الخطر- إلى جانب التحديات ونقاط الضعف السياسية والاجتماعية التي برزت في مساعي التوصل إلى استجابة - الإنذار الأخير لفهم ما سيحصل في حال لم يتمّ حل الأزمة السياسية التي تتخبط بها البلاد قريبًا. ويُثبت تبون أنه يفتقر إلى تفويض الشعب الضروري لإدارة الأزمة الصحية بفعالية، ولا حتى الأزمة الاقتصادية التي ستليها. ولن يكون من المفاجئ أن يتسبب فيروس كورونا بإنهاء ولايته بعد

1- دريس نوري، مستقبل الحراك الجزائري في ظل تفشي وباء الكوفيد- 19،مبادرة الاصلاح العربي، على الرابط التالي : https://www.arab-reform.net/ar/publication

تفشي المرض أو حتى خلاله.[1]

■ تأثير الكوفيد19- على الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

زادت خطورة الوباء على الاقتصاد الجزائري مع ظهور مؤشرات عن انخفاض النمو وقيمة الدينار في ركود نشاط الشركات فضلا على أزمة تراجع إيرادات الطاقة في بلد يعتمد بصفة مفرطة على عائدات النفط، حيث يواجه الاقتصاد الجزائري تداعيات انتشار فايروس كورونا المستجد مع انخفاض قيمة الدينار وارتفاع التضخم وتوقف الشركات عن العمل، وكل هذا يأتي إلى جانب انخفاض عائدات النفط.

وحذر خبراء الاقتصاد من أنه إذا لم يتم اتخاذ أي إجراء لمواجهة الوضع على نطاق واسع، فإن اللجوء إلى الاستدانة الخارجية سيصبح أمرا لا مفر منه، وقد أعلن الديوان الوطني للإحصاء عن «أرقام مقلقة» من انخفاض بنسبة 3.9 في المئة في إجمالي الناتج الداخلي في الربع الأول من 2020 إلى اقتراب نسبة البطالة من 15 في المئة في يوليو بعدما ثبتت عند 11.4 في المئة في نهاية 2019.

وباستثناء قطاع الطاقة، انخفض إجمالي الناتج الداخلي بنسبة 1.5 في المئة في الأشهر الثلاثة الأولى من السنة مقابل زيادة قدرها 3.6 في المئة للفترة نفسها من 2019، بحسب ديوان الإحصاء وهو هيئة حكومية. ومع إجراءات الحجر منيت الشركات المملوكة للدولة بخسائر تبلغ نحو مليار يورو من جراء الأزمة الصحية، حسب تقديرات وزير المالية أيمن بن عبد الرحمن.

وفي قانون المالية االتكميلي لسنة 2020 تم إقرار انخفاض إيرادات الميزانية إلى حوالي 38 مليار يورو، مقابل 44 مليار يورو كانت متوقعة في الميزانية الأصلية.كما تواجه الجزائر أزمة سيولة حادة كشفها بوضوح اضطرار مكاتب بريد في العديد من مناطق البلاد، إلى دفع مستحقات عملائها بواسطة النقود من فئة 50 و100 و200 دينار جزائري نتيجة النقص الحاد للأوراق المالية.[2]

كما أن تدابير الحجر المنزلي لا يسبّب مشكلة لعمال القطاع العام، لأن الدولة ضمنت أجورهم، بل على عمّال القطاع الخاص، كأصحاب المقاهي والمطاعم ومتاجر القماش والخردوات وشركات النقل، مما زيادة في معدّلات البطالة، واتساع دائرة الفقر في المجتمع، ولقد كشف فيروس كرونا عن خللٍ واضحٍ في هيكلة الاقتصاد الوطني القائم على الريع البترولي، وقد فتح الاقتصاد الموازي الستار، لتبرز فئاتٍ واسعة من المجتمع لا تستفيد من التأمين الاجتماعي، الذي يوفّر التأمين في حالة البطالة، كما عرّى الفيروس هشاشة قطاعٍ خفيٍّ في المجتمع، يشكّل فيه العمل اليومي مصدر رزق للملايين.[3]

1 - زين العابدين غبولي،ماذا يعني فيروس كرونا للنظام السياسي،«الحراك»،المجتمع والمستقبل في الجزائر؟، معهد واشنطن، على الرابط التالي : https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/coronavirus-will-change-both-algerias-political-system-and-its-opposition

2- تداعيات كورونا تدخل الاقتصاد الجزائري في دوامة الخطر، العرب، على الرابط التالي: https://alarab.co.uk

3- عمار لشموت، تداعيات فيروس كرونا..شلل اقتصادي واجتماعي في الجزائر، جزائر ULTRA، على الرابط التالي، https://ultraalgeria.com/ultrasawt/

■ استمرار محاكمة «العصابة»:

استمرت محاكمة رموز الفساد وما سمي» بالعصابة» سنة 2020 حيث بدأت في محكمة الاستئناف في محاكمة سياسيين سابقين بينهم رئيسا وزراء في عهد عبد العزيز بوتفليقة، وعدد من كبار رجال الأعمال، سبق أن حكم عليهم بالسجن النافذ بتهم فساد حيث مثل المتهمون أمام القضاء في عدة تهم فساد ترتبط بقطاع صناعة تركيب السيارات الجزائرية خصوصا منح امتيازات لبعض رجال الأعمال وتمويل انتخابي «خفي» للرئيس السابق.

حيث تم الحكم على أحمد أويحيى (67عاماً) الذي تولى رئاسة الوزراء أربع مرات بين عامي 1995 و2019، ثلاث مرات منها خلال عهد بوتفليقة، بالسجن 15 عاما.

وأما عبد المالك سلال (71 عاماً) الذي تولى الحكومة بين عامي 2014 و2017، كما قاد أربع حملات انتخابية للرئيس، فحكم عليه بالسجن 12 عاما.

وحكم على وزيري الصناعة السابقين محجوب بدة ويوسف يوسفي بالسجن عشر سنوات، وعلى الوالية السابقة نورية يامينة زرهوني بالسجن خمس سنوات.

وحكم على علي حداد، الرئيس السابق لمنتدى رؤساء المؤسسات، أبرز تجمع لأصحاب الأعمال في الجزائر، والذي يعتبر من أهم ممولي الحملات الانتخابية الأخيرة لبوتفليقة، بالسجن سبع سنوات.

وحكم على ثلاثة رجال أعمال آخرين هم أحمد مازوز وحسن عرباوي ومحمد بعيري وجميعهم ينشطون في مجال تركيب العربات بالسجن على التوالي 7 و6 و3 سنوات.

وكان حكم أيضا على خمسة متهمين غيابيا ولن تعاد محاكمتهم في الاستئناف بينهم وزير الصناعة السابق عبد السلام بوشارب الذي كان نال حكما بالسجن 20 عاما.[1]

ولعل الملفت للأنظار في قضية المحاكمات هو إبلاغ المتهمين عن «أخطبوط مالي وإداري» متغلغل داخل دواليب الحكم، حيث يبدو أن ملف الفساد المالي لا يتعلق فقط بتهريب الأموال إلى الخارج وإنما بالرشوة والاستغلال السياسي، وهو ما تحدث عنه أحد أبرز المتهمين في قضايا الفساد النائب السابق بهاء الدين طليبية خلال جلسة محاكمته، مشيرا إلى الأرقام الكبيرة في التي كانت تدفع من أجل التأثير على سير الانتخابات التشريعية في النظام السابق. ويجمع خبراء القانون أن مسألة الحصر وتحديد مكان تواجد الثروات تعد واحدة من أعقد حلقات البحث عن الأموال المنهوبة، ولا يتعلق الأمر فقط بالأموال التي تم تهريبها نحو الخارج، بل بمصير الشركات والمؤسسات والعقارات التي حصل عليها المتهمون بطرق غير شرعية داخل الجزائر.[2]

1- استمرار محاكمات رموز النظام الجزائري السابق بتهم فساد، القدس العربي، على الرابط التالي : https://www.alquds.co.uk

2- محمد علال،أموال الجزائر المنهوبة..لماذا ستطول مهمة صيد حيتان الفساد؟سكاي نيوز عربية، على الرابط التالي : https://www.skynewsarabia.com/middle-eas

■ الاستفتاء على الدستور ومرض الرئيس تبون:

أعلنت الرئاسة الجزائرية عن المشروع التمهيدي لتعديل الدستور في 7 أيار/ ماي 2020. ومنذ تنصيب الرئيس تبون لجنةَ الخبراء المكلفة بصياغة اقتراحات مراجعة الدستور برئاسة أحمد لعرابة إلى غاية نشر رئاسة الجمهورية جميع المقترحات تلقّت اللجنة بحسب الأرقام الرسمية 610 ملفات ومذكّرات من المجتمع المدني والأحزاب السياسية ومؤسسات الدولة والشخصيات الوطنية والمنظمات المهنية والمواطنين والأكاديميين، تمّ تفريغها في 5018 مقترحًا، وقد قاطعت أحزاب «كتلة البديل الديمقراطي»، هذا النقاش العام حول تعديل الدستور والذي شمل كل المحاور المقترحة من رئاسة الجمهورية والتي تتعلّق بالحقوق الأساسية والحريات العامّة، والفصل بين السلطات، والقضاء، والمحكمة الدستورية بصفتها بديلًا من المجلس الدستوري، والشفافية، والوقاية من الفساد ومكافحته، والسلطة الوطنية المستقلّة للانتخابات.

وقد عُرِض مشروع تعديل الدستور على البرلمان الجزائري بغرفتَيه؛ وصوّت عليه أعضاء المجلس الشعبي الوطني في 1 أيلول/ سبتمبر 2020، وأعضاء مجلس الأمّة في 12 من الشهر نفسه، وفي حين دعمت أحزاب السلطة التعديل الدستوري لم يحظَ مشروع تعديل الدستور دعم الأحزاب المعارضة التقليدية للرئيس بوتفليقة؛ حيث عارضته حركة مجتمع السلم، وتحالف النهضة والكرامة، كما عارضه حزبَا جبهة القوى الاشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وسمحت مقاطعة نوّاب المعارضة جلسة التصويت للحكومة، باعتبار أنّ عملية التصويت تمّت بالإجماع، باحتساب عدد الحضور في الجلسة، وليس أعضاء المجلس الشعبي الوطني كافّة، حيث صوّت 264 نائبًا من أصل 265 حضروا جلسة التصويت.[1]

وقبل يوم الاستفتاء أعلنت الرئاسة عن مرض الرئيس تبون تم توالت بيانات الرئاسة حول الحالة الصحية للرئيس خاصة بعد نقله إلى ألمانيا للعلاج، وتم أجراء الاستفتاء رغم الأجواء السياسية المشحونة بالرفض حيث أعلنت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وحركة مجتمع السلم،حركة النهضة، حركة العدالة والتنمية،حركة عزم «قيد التأسيس» والزاوية القادرية عن رفضهم للدستور الذي يعتبر حسب بياناتهم دستورا يمس بالثوابت والهوية ويهدد الوحدة الوطنية ودعت للتصويت بـ «لا»، وفي مقابل ذلك دعت أحزاب السلطة على غرار جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي وتجمع أمل الجزائر إضافة إلى حركة البناء الوطني على التصويت بنعم للدستور.

و لقد كانت نتائج الاستفتاء الذي اجري في الفاتح من نوفمبر 2020 كالآتي.[2]

1- الطريق نحو الاستفتاء على تعديل الدستور الجزائري،وحدة الدراسات السياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،على الرابط التالي: https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Road-Towards-Algerian-Constitutional-Referendum.aspx

2- المجلس الدستوري يعلن عن النتائج النهائية للاستفتاء، الاذاعة الجزائرية، على الرابط التالي: https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20201112.202322.html

عدد الناخبين المسجلين	عدد للناخبين المصوتين	نسبة المشاركة	المصوتون بنعم		المصوتون بلا	
			عدد الأصوات	النسبة	عدد الاصوات	النسبة
24.466.618	5.661.551	% 23.84	3.356.091	% 66.80	1.668.148	% 33.20

وعلى الرغم من تأييد الدستور من قبل 66 بالمائة من المصوتين، وذلك بعد المقاطعة الواسعة التي عرفتها العملية الانتخابية إلا أن الحديث في الجزائر عقب إعلان السلطة الوطنية للانتخابات عن النتائج، تركز حول نسبة المقاطعة التاريخية التي بلغت أكثر من 76 بالمائة، وهي نسبة لم يسبق الإعلان عنها في الانتخابات الجزائرية مما أدى إلى تعالي للمطالبة بإلغاء مشروع الدستور.

تشخيص الواقع الحالي

• الحل الدستور في مقابل الحل التأسيسي:

قبل الحراك كان الشارع الجزائر متفقا على مطلب واحد هو إسقاط العهدة الخامسة للرئيس بوتفليقة، وبعد سقوط بوتفليقة بدأت وجهات النظر في الحلول والمطالب تتباين داخل الحراك فافرز هذا الواقع تيارين في الساحة السياسية لكل منها رؤية لحل الأزمة السياسية في البلاد.

التيار الأول هم أنصار المسار التأسيسي، حيث تتسم رؤيتهم لتغيير الأوضاع بالجذرية كمقاربة تحدث القطيعة التامة مع النظام السياسي القديم كمؤسسات وهيئات، وكشخصيات ورموز، وكممارسات وسياسات، ويرون ضرورة الذهاب إلى المجلس التأسيسي بتأسيس الجمهورية ثانية من خلال تنظيم ندوة وطنية توافقية تجمع مختلف التيارات والحزازيات السياسية باستثناء أحزب السلطة خاصة جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، وهذا معناه ضرورة مناقشة الدستور قبل الحديث عن الانتخابات الرئاسية تماما كما حدث غداة الاستقلال في مرحلة الحكومة المؤقتة برئاسة يوسف بن خدة وكما حدث في دول الربيع العربي كمصر، ورغم أن المسار الدستوري أصبح واقعا حتميا فرضه النظام بعد إجراء الانتخابات الرئاسية رفض هذا التيار دخوله خط المشاركة في انتخابات الاستفتاء على التعديل الدستوري وقاطعه كما قاطع الانتخابات تماما.

أما التيار الثاني فهم أنصار الحل أو المسار الدستوري والذين يرون بضرورة تطبيق الدستور وهم طرفين، الطرف الأول هو توجه من طرف السلطة متمثلا في أحزابها الكلاسيكية التي تريد التموقع والعودة من جديد إلى الساحة السياسية وصنع القرار بعد أن لفضهم الحراك، أما الطرف الثاني فهو منبثق من داخل الحراك نفسه حيث يرى هذا الطرف أن أهداف الحراك متمثلة في إسقاط العهدة الخامسة قد تحققت وبالتي وجوب تجنيب البلاد حالة الفوضى وعدم الاستقرار منطلقا في رؤيته على تحليل البيئة الخارجية والأخطار المحدقة بالدولة الجزائرية نظرا لهشاشتها فيحدث لها ما حدث لدول الربيع العربي من دمار.

• استمرار أزمة الشرعية:

بعد فوزه برئاسة الجمهورية بنسبة 58 بالمائة من الأصوات نجد أن الرئيس عبد المجيد تبون قد وصل إلى السلطة في ظل أزمة سياسية حادة، وأوضاع اقتصادية اجتماعية متردية خاصة مع أزمة الكوفيد التي كانت لها أثار سلبية من كل النواحي،هذه المتغيرات ساهمت في الإنقاص من شرعية الرئيس في ظل معارضة شعبية وحركة احتجاجية ضخمة، حيث رفض أغلب أنصار الحراك المسار الانتخابي وقاطعوا الانتخابات التي اعتبروها مجرد تحايل وخديعة من قبل النظام السياسي لتقويض الانتفاضة الشعبية واستعاد أنفاسه وتثبيت أركانه من جديد.

فالملاحظ أن الشرعية هي أزمة رئيسية في الجزائر وكل الاحتجاجات الاجتماعية والاضطرابات الاقتصادية والسياسية التي حدثت منذ 1962 تعود إلى هذه الأزمة التي أنتجت لنا حراك فيفري،وكل «المحاولات» التي بذلت سواء من النظام أو من المجتمع لإنهاء هذه الأزمة باءت بالفشل، فالنظام السياسي عمل على الاستحواذ على المؤسسات الدستورية من خلال تفكيكها وتعطيلها والتحكم في صلاحياتها بتطويعها لخدمة الفساد والمفسدين.

والانتخابات الرئاسية لم تحل أزمة الشرعية هذه، بل زادت من حدتها حيث أنها أنتجت رئيسا يتمتع بشرعية دستورية» لكنه يفتقر إلى الشرعية الشعبية والاستمرار في إعادة إنتاج الفشل من جديد سيؤدي حتما إلى مأزق حقيقي قد يصل إلى انتفاضة أخرى لكنها ستكون عنيفة إن لم يتم تدارك كل نقاط الضعف واحتواء الأزمة، ولهذا لا يمكن معالجة أزمة الشرعية إلا من خلال حوار وطني جامع يُعقد قبل أي انتخابات.

ويمكننا القول أن «الحراك» وضع الدولة التي قامت على الشرعية الثورية التاريخية من جديد أمام سؤال الشرعية الشعبية، حيث تمت تعرية أكذوبة التعددية والديمقراطية الشكلية التي كانت مجرد شعارات جوفاء ولم تسمح أبدا بتكافؤ الفرص ولا بالتداول السلمي على السلطة فالانتخابات لم تكن تنتج أبدا تغييرا عبر الصندوق نتيجة التزوير والالتفاف على الإرادة الشعبية الأمر الذي خلق أزمة ثقة يصعب ترميمها.

• الجيش في المشهد السياسي.

عمل بوتفليقة على مدار سنوات من أجل تحييد الجيش ومنعه عن الحكم المباشر في السياسة ولهذا غداة حراك 22 شباط/ فيفري 2019، كان الجيش بعيدا عن السياسة، وفي أول رد فعل للمؤسسة العسكرية اتجاه الحراك،وصف قائد الأركان قايد صالح الدعوات إلى التظاهر «بالنداءات المشبوهة» والمحتجين «بالمغرر بهم» الذين يعملون ضد مصلحة الجزائر وهو تصريح اعتاد عليه النظام عند أي حركة احتجاجية شعبية تطالب بالتغيير والإصلاح السياسي.

وفي 26 آذار/ مارس 2019، طالب قايد صالح بتطبيق المادة «102» من الدستور الجزائري، التي تُثبت حالة شغور منصب الرئاسة معتبرا أن مطالب المتظاهرين مشروعة، ورفض تمديد فترة حكم بوتفليقة إلى نهاية نيسان/أفريل وحدثت تجاذبات مع الرئاسة انتهت باستقالة بوتفليقة وشغور منصب الرئاسة، حيث أدركت قيادة الجيش أن الحراك مستمر وأن الرئاسة والأحزاب الحاكمة لا يملكون أي حل للأزمة غير المواجهة العنيفة، وبإجراء الانتخابات الرئاسية يكون الجيش قد نجح في ترسيم المسار الدستوري ليتسلم السلطة عبد المجيد تبون وتتوارى المؤسسة العسكرية إلى الخلف ويمكننا أن نجمل الملاحظات حول دور المؤسسة العسكرية في هذه المرحلة فيما يلي:

- لم يعد بالمكان اتخاذ قرار المواجهة المباشرة للجيش للشعب وتحويله كأداة لقمع المتظاهرين، إذ أن قيادة الأركان ما زالت تستحضر ذاكرتها في قمع الاحتجاجات الشعبية السلمية والأحداث الأليمة مثل أحداث أكتوبر 1988، وكذلك تجربة العشرية السوداء بعد الانقلاب على الخيار الشعبي، وبالتالي لم يكن قايد صالح مستعدا للزج بالجنود الذين هم أبناء الشعب في معركة قمعية مع المتظاهرين من الشعب، ويبدو أن قيادة الجيش ترسّخ لديها أن دور الجيش لا ينبغي أن يكون عنيفا في الداخل، ومن شأن أي محاولة إعادة إنتاج هذا الدور هو ضرب لوحدة المؤسسة العسكرية ومحاولة من أجل تفكيكها.
- تدخل الجيش وعلى رأسه قايد صالح في إسقاط الرئيس بوتفليقة وتفكيك العصابة الزبونية التي تشكلت واستقوت في فترة حكمه والزج برموزها في السجون، ولكنه لم يبادر بالتدخل لإسقاط النظام وهذا سلوك تقليدي راسخ لدى منظومة الحكم والنظام القائم حيث أنه ينتهج مقاومة التغيير في كل مرة تتحرك فيها القوى المجتمعية بمجموعات إجراءات وتغييرات شكلية لا تمس جوهر التغيير الذي يطالب به الشعب وبهذا وضع قايد صالح أمام الحراك عقبة «الشرعية الانتخابية»» عبر الدفع والضغط نحو تنظيم انتخابات ديسمبر التي فاز فيها عبد المجيد تبون.
- يبدو أنه لا يمكن للجيش أن ينسحب بسهولة من الحقل السياسي ولا يمكن تحييده بسهولة عن أداء ادوار سياسية مباشرة خاصة في المراحل الانتقالية والقضية لا تتعلق فقط بقضية الرغبة في الاستحواذ على السلطة والسيطرة بل لأنه لا يستطيع ذلك نظرا لدوره التاريخي في تأسيس الدولة، لذلك سيكون هنالك استكمال للانسحاب التدريجي من خلال مرافقة المؤسسة لكل التغييرات السياسية.

• مرض تبون وأزمة دستورية جديدة :

بعد نقل عبد المجيد تبون البالغ من العمر75 عاما لتلقي العلاج من فيروس كرونا في ألمانيا بتاريخ 28 أكتوبر/ تشرين الأول2020 لا يزال الغموض يكتنف حالته الصحية، مما يطرح عدة تساؤلات حول مستقبل البلاد. ولقد أيقظ غياب عبد المجيد تبون شبح فراغ السلطة أثناء العلاج في الخارج لعبد العزيز بوتفليقة بعد إصابته بجلطة دماغية خطيرة عام 2013، فعدم اليقين بشأن حالة الرئيس تبون –

الذي من المفترض أن يصدر الدستور الجديد بعد استفتاء الأول من تشرين الثاني (نوفمبر) والمصادقة على قانون المالية 2021 –يدفع ببعض الأصوات للمطالبة باستئناف تطبيق المادة 102 من القانون الأساسي، المتعلقة بشغور السلطة لتلافي أزمة دستورية. واكتشاف شغور السلطة يتم على مرحلتين: حالة العجز المؤقت (للرئيس)، لمدة أقصاها 45 يومًا، ثم استقالته من كامل الحقوق بعد هذه الفترة في هذه الحالة، سيتولى رئيس مجلس الأمة بالإنابة صالح قوجيل، منصب الرئيس المؤقت لحين انتخاب رئيس جديد للدولة. وهنا تثار إشكاليات دستورية أخرى، من يخطر المجلس الدستوري ؟ ومن يلزمه للاجتماع وجوبا وهل يمكن لصالح قوجيل «المعين» أي غير منتخب أن يحل محل رئيس مجلس الأمة المنتخب ؟[1]

الحقيقة أن مرض الرئيس يكون قد وضع الجزائر من جديد في أزمة دستورية خانقة والعودة الى مربع ما قبل حراك 22 فيفري، وبالتالي فشل كل المسار «الدستوري» الذي تم منذ انتخاب الرئيس وحتى التعديلات الدستورية التي بقيت معلقة وتحتاج إلى مصادقة رئيس الجمهورية عليها.

توجهات الجزائر اتجاه الأطراف الإقليمي

تطورات الموقف اتجاه الأزمة الليبية:

شهدت الجزائر جدلاً بشأن مضمون المادتين 31 و95 من الدستور، اللتين يُعتقَد على نطاق واسع أنّ من شأنهما أن تدفعا نحو تغيير كبير في العقيدة العسكرية الجزائرية. حيث تنص المادة 31 من الدستور المصوت عليه على أنه «يمكن للجزائر في إطار الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية وفي ظل الامتثال التام لمبادئها وأهدافها أن تشارك في عمليات حفظ واستعادة السلام». في حين نصت المادة 95 على أنّ رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، «يقرر إرسال وحداتٍ من الجيش إلى الخارج بعد مصادقة البرلمان بأغلبية الثلثين من أعضائه.

ويستند الموقف الجزائري من الأزمة الليبية إلى جملة من المبادئ المستمدة من العقيدة الأمنية التقليدية التي ورثتها الجزائر، منذ استقلالها عن الاستعمار الفرنسي وتقوم هذه العقيدة على مجموعة من «اللاءات»، أبرزها لا لانتهاك سيادة الدول والتدخل في شؤونها الداخلية، ولا للتدخل الأجنبي في الصراعات الداخلية، ولا للخيار العسكري لتسويتها، ولا لتدخل الجيش الجزائري خارج حدود البلاد. ويُعدّ الاستقلال قيمة مركزية في إدراك صانع القرار الجزائري. ومن جهة أخرى من المهم أن تُؤخذ توازنات القوى الخارجية المتورطة في الصراع الليبي في الحسبان. وهو عامل مؤثر في تقييد خيار

1- Algérie : les cinq semaines d'absence du président alimentent les rumeurs , eparisien, Voir le lien suivant: https://www.leparisien.fr/international/algerie-les-cinq-semaines-d-absence-du-president-alimentent-les-rumeurs-288411139-2020-11-.php?fbclid=IwAR3Iu2HhGSvC_oqau-53MZtDIb5016EzAmVXmXXD9ouZ2ya8EWa9TirvCP8

تدخل الجزائر عسكريًا في ليبيا. لذلك، يبدو خيار التدخل عسكريًا محدودا، فضلًا عن أن تدخلها من شأنه أن ينقض دعوتها لاعتبار الحسم العسكري خيارًا فاشلًا في حل الأزمة الليبية.من جهة ثانية، لا تستطيع الجزائر الوقوف ضد حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليًا؛ لأن في ذلك نقضًا لتمسكها بالشرعية الدولية، كما أنّ هذا سيؤدي بها إلى الاصطدام بتركيا والتضحية بالتطورات التي عرفتها العلاقات الجزائرية – التركية خلال السنوات الأخيرة، إضافة إلى الاصطدام بإيطاليا التي تُعدّ أيضًا شريكًا أساسيًا لها في سوق الغاز الطبيعي. وفي الوقت نفسه، لا تستطيع الجزائر التدخل عسكريًا إلى جانب حكومة الوفاق الوطني؛ لأنها ستجد نفسها في مواجهة مع روسيا التي تعدّ شريكًا استراتيجيًا لها، خاصة على صعيد التسليح، ومع فرنسا التي يُخشى أن يهدّد ذلك بانهيار التنسيق الأمني المشترك بينهما في مالي.

من هنا يبدو أنّ خيار دسترة إرسال قوات عسكرية خارج الحدود يدخل ضمن مساعي اكتساب القدرة على التحكم في إدارة نتائج الصراع المحتملة مستقبلًا على الجزائر. من ذلك على سبيل المثال أنّ الجزائر تحظى بعلاقات اقتصادية جيدة مع الإمارات العربية المتحدة، لا تقل أهميتها عن علاقاتها تركيا؛ ما يعني أنّ اتخاذ موقف حدّي على صعيد أطراف الصراع المحلية هو بمنزلة اتخاذ موقف على صعيد القوى الدولية المتدخلة. وهذا يعني أنّ خيار الدسترة في هذا الوقت جاء مدفوعًا بهذه التوازنات في علاقات الجزائر الخارجية على صعيد التعاون الاقتصادي مستقبلًا، ولا سيما في سياق الأزمة الاقتصادية التي تمر بها إثر انهيار أسعار النفط. ويبدو أنّ هذا الخيار من شأنه أن يسمح بتوجيه رسالة إلى هذه القوى تؤكد الآن، وبصورة ملموسة، أنه لا يمكن استثناء الجزائر من أي ترتيبات مستقبلية.[1]

تطورات الموقف اتجاه الصحراء الغربية:

أعاد التوتر في الكركرات إلى إعادة قضية الصحراء الغربية إلى الواجهة كبؤرة توتر رئيسية في منطقة الساحل، غير أن مآلات التصعيد قد تشكل هذه المرة منعطفا يغير مسار النزاع بأبعاد جيو-سياسية.

ففي يوم الجمعة 13 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020 أقدمت القوات المسلحة الملكية المغربية على طرد مجموعة من نشطاء جبهة بوليساريو، بعدما قطعوا الطريق في «معبر» الكركرات، وهو الممر البري الوحيد الذي يربط المغرب بموريتانيا وإفريقيا جنوب الصحراء. ويتعلق الأمر بمنطقة عازلة منزوعة السلاح يعبرها المدنيون وتمر عبرها البضائع والسلع. تدخل الجيش المغربي جاء بعد ثلاثة أسابيع من قطع طريق تعتبره جبهة البوليساريو، «ثغرة» غير شرعية تنتهك اتفاقا لوقف إطلاق النار أُبرم بين الطرفين عام 1991 بإشراف الأمم المتحدة. وبعد تعثر مساعي المنتظم الدولي لتنظيم الاستفتاء اقترح

1- الموقف الجزائري من الأزمة الليبية:بين التغير والاستمرارية، وحدة الدراسات السياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2020، على الرابط التالي: https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Algerian-Position-on-Libya.aspx?fbclid=IwAR0_NJpDl8XFu17j_JvwX-ZxKqFViwQFo5DZhM1aK97DfA1EuGTb8AG2GRc

المغرب مشروع «حكم ذاتي موسع» رفضته البوليساريو بشدة.[1]

بالنسبة لموقف الجزائر من الأزمة الصحراوية ينطلق من برؤيتها لدورها الإقليمي ومكانتها الدولية وأمنها القومي؛ فالجزائر تنفي أن تكون الأزمة خلافًا ثنائيًا مع المغرب، ولعل تجربة الجزائر الثورية ونضالها التحرري ضد الاستعمار الفرنسي أمر حاضر في كثير من مواقف الجزائر ومن بينها بطبيعة الحال قضية الصحراء الغربية.

وقد تمكّن المغرب والجزائر من تسوية خلافهما الحدودي، ولو جزئيًا، في قمة إيفران بالمغرب عام 1969، والتي أفضت إلى اتفاقية 1972 يتخلّى المغرب فيها رسميًا عن المطالبة بولايتي بشار وتندوف، وفي المقابل، طلب المغرب دعم الجزائر في مطالبه بالصحراء الغربية التي كانت تحتلها إسبانيا آنذاك، والاستغلال المشترك لحديد غار جبيلات، وبيع الغاز للمغرب بأسعار تفضيلية لكن تلك الاتفاقية لم يصادق عليها البرلمان المغربي حتى تأخذ قوتها التشريعية ونفاذها القانوني. وعلى ذلك ظل الخلاف الحدودي بين البلدين قائمًا.

وقد واصلت الجزائر دعمها للبوليساريو، وفي المقابل، انتهج المغرب إستراتيجية بناء الجدار مما غذّى مستوى التوتر بين البلدين، ومن الطبيعي أن تشعر الجزائر بالحصار المضروب حولها من كل الجهات، فالأزمة الليبية مشتعلة، والوضع في تونس ما بعد الثورة لما يستقر بعد، وإقليم أزواد بشمال مالي مرتع للحركات المسلحة والمواجهات بين قوة برخان الفرنسية ومجموعة الدول الخمسة الإفريقية لجهة والحركات الجهادية للجهة الثانية. كما أن مسار الأمم المتحدة في منطقة الصحراء لم يعرف أي تقدم على الرغم من تعاقب خمسة مبعوثين دوليين على رئاسة المينورسو منذ إنشائها في 29 أبريل/ نيسان 1991، مما كرّس شعور الجزائر بالخيبة من المسار التفاوضي الذي ترعاه الأمم المتحدة.[2]

فرنسا والاتحاد الأوربي:

جاءَت إدانة البرلمان الأوروبي الجزائر بشأن وضع حقوق الإنسان لترفَع من حِدّة الضغوط، في خِضم مُحيط إقليمي مُلتهب تتخوّف الجزائر من تفاقُمه أكثر، وليسَت المرة الأولى التي يُدين فيها البرلمان الأوروبي الوضع الحقوقي في الجزائر التي تتولى الرد عليه من خلال المطالبة بعدم «التدخل في شأنها الداخلي»، ولقد مع إصدار البرلمان الأوروبي لائحة جديدة تدين الوضع الحقوقي، خلّفت ردود فعل منددّة من السلطات الجزائرية، وهو موقف جاء مسنوداً بدعم من الأحزاب المساندة للسلطة، بما فيها أحزاب المعارضة، التجمع الوطني الديمقراطي، وحزب العمال وحركة مجتمع السلم. والجدل الذي أثير لائحة البرلمان الأوروبي لا يمكن رؤيته بمعزل عن اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي

1- حسن زنيند، أزمة الكركرات مفتاح لفهم التنافس المغربي الجزائري في إفريقيا؟، موقع DW، على الرابط التالي: https://www.dw.com

2- محمد مختار الخليل،الحواس تقية،سيدي أحمد ولد الأمير،أزمة الصحراء الغربية:تطورات حساسة في ظل مواقف متباينة،مركز الجزيرة للدراسات،2020، على الرابط التالي، https://studies.aljazeera.net/ar/article/4849

قرّرت الجزائر إعادة النظر فيه من خلال إعادة التوازن بشكل لا يضرّ باقتصادها الذي يُعاني مشكلات هيكلية عويصة فاقمتها جائحة كورونا ولهذا فالجزائر تحتاج تقوية علاقاتها بشركائها وحلفائها في المجال التجاري والاقتصادي، على غرار الصين وروسيا وتركيا، وكذا البرازيل والهند والولايات المتحدة الأميركية، وحتى إسبانيا وألمانيا وإيطاليا، التي أبدت رغبتها في إقامة علاقات جيدة مع الجزائر.[1]

التوتر مع الإمارات والموقف من التطبيع:

هناك أسباب للتوتر مع الإمارات منها الملف الليبي وموقف الجزائر حيث تختلف المقاربات، فالمقاربة الجزائرية تقول بالحل الليبي الليبي، بينما تدعم الإمارات تدعم مقاربة أخرى وهي تختلف مع تركيا في جهة أخرى وتعتبر الجزائر لم تحدد المسافة، لكن ربما السبب الرئيسي في التوتر هو موقف الجزائر من التطبيع بين إسرائيل والإمارات، فالرئيس الجزائري عبد المجيد تبون هو الرئيس العربي الوحيد الذي انتقد بشدة اتفاقيات التطبيع وتحدث عن هرولة وهو ما اعتبر كلاما موجه للإمارات مباشرة، ورغم أن الأزمة صامتة ولم يكن لها حديث رسمي بين البلدين، إلا أن بعض التقارير تشير إلى تهديد إماراتي مباشر للجزائر. وقد زاد من حدة التوتر إقبال الإمارات على فتح قنصلية في العيون تم تفسيره على اعتبار انه اعتراف بمغربية الصحراء ما أدى بوزير الخارجية للرد مباشرة بأن هذا الإجراء يخالف القانون الدولي وقد تم التعليق الرسمي الجزائري من طرف رئيس مجلس الأمة صالح قوجيل الذي تحدث عن حرب إعلامية ضد الجزائر وربط بينها وبين اتفاقيات التطبيع وكرر موضوع الهرولة.

و يندرج المواقف التي أعلنه الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون اتجاه القضية الفلسطينية وملف التطبيع ضمن سياق موقف تقليدي للمؤسسة الجزائرية الحاكمة في الجزائر، لكن يمكن أن نلاحظ تحولا مهماً في خطاب الدبلوماسية الجزائرية التي كانت تلتزم الصمت والحياد والنأي بالنفس متجنبة الدخول في أي صراعات مع دول عربية، حيث أكد تبون أن الجزائر لن تقبل أن تكون طرفاً متفرجاً على صراع الآخرين في محيطها الاستراتيجي، وفلسطين تقع في هذه الدائرة، تماماً كما الأزمة الليبية والمالية. وأن الأزمات التي تعيشها دول الطوق، وكل دول المنطقة، مرتبطة أساساً بالتطبيع.

1- ايمان عويمر، حقوق الانسان توتر العلاقة بين الجزائر واوربا.. فرنسا رأس الحربة؟ النهار العربي، 2020، https://www.annaharar.com/arabic/politics/arabi-world/almaghreb-alarabi/01122020025252777

التوقعات المستقبلية

خروج تبون من المشهد بمسار دستوري:

هذا السيناريو يندرج ضمن خيارات الحل الدستوري من خلال تطبيق المادة 102 من الدستور التي تنص على أنه إذا استحال على رئيس الجمهوريّة أن يمارس مهامه بسبب مرض خطير ومزمن، يجتمع المجلس الدّستوريّ وجوبا، وبعد أن يتثبّت من حقيقة هذا المانع بكلّ الوسائل الملائمة، يقترح بالإجماع على البرلمان التّصريح بثبوت المانع. كما تنص أحكام المادة 94 من مشروع التعديل الدستوري –الذي تم التصويت عليه في انتظار مصادقة الرئيس – والتي عوّضت المادة 102 – والتي تنص على أن المحكمة الدستورية تجتمع بقوة القانون ودون أجل بمجرد علمها أن رئيس الجمهورية أصيب بمرض جعله عاجزا عن أداء مهامه، ويبقى هذا السيناريو محتمل جدا خاصة إذا كان المانع هو وفاة الرئيس،وقد تكون هذه مرحلة توافق ضمن مسار حوار وطني شامل بين القوى السياسية يدفع القوى الحاكمة إلى ترتيب أوراقها وترتيب المشهد السياسي بشكل مدني والعمل على إقامة مجتمع وسلطة ما بعد تبون ضمن توافقات ذات أبعاد مختلفة، تضمن عدم انزلاق الجزائر إلى مستنقع الفوضى. والهدف منه هو إعادة بناء مؤسسات الدولة الجزائرية وتصفية موروث النظام السابق بسلاسة، إلا أنها تستهدف كذلك تقديم النظام نفسه للدول الغربية والولايات المتحدة كنظام سياسي أكثر انفتاحا وذلك من خلال اعتماد الدستور الجديد، وهو ما يوفر فرص جديدة مع الأطراف الداعمة للاقتصاد الجزائري.

استعادة روح الحراك من جديد.

هذا السيناريو يعني العودة إلى المربع الأول الذي انطلق منه الحراك وهو الحالة الصحية للرئيس في حالة قررت السلطة الاستمرار في الأوضاع دون تطبيق المادة 102 وإعلان حالة شغور منصب رئيس الرئيس خاصة مع الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي خلفها كوفيد 19 مع فشل السلطة في تسيير الحقل السياسي، فالحراك له مقومات تسمح له بتجديد نفسه في حالة استمرت مظاهر الفشل وعودته مرتبطة أساسا بإدارة السلطة للمجال السياسي خلال هذه الفترة. وإذا ظل النظام مستمرا في سياسة التجاهل لمطالب القوى الشعبية والسياسية ومصرا على التسيير الأحادي قد تنزلق الأوضاع للعنف،و يبقى هذا السيناريو مطروحا في حال فشل جميع محولات احتواء الأزمة،والقرار يعود إلى مؤسسات النظام ومدى الاستجابة المبكرة لمطلب الشعب في تحقيق انتقال سلمي لسلطة الشعب، والمأزق الحالي يؤكد أن النظام الجزائري الراكد الذي دام عقودًا يقترب من نهايته.

وإذا استطاع الحراك الشعبي تنظيم نفسه وتجاوز الخلافات وتوحيد الهدف، سيتمتع بالقوة والبنية

الشرعية التي تمكنه من فرض منطق تفاوضي مع النظام وسيُضطر النظام السياسي إلى تقديم التنازلات والاستجابة للمطالب وذلك لمنع أزمة التصعيد نحو العنف أو الذهاب لحكم عسكري استبدادي.

تأسيس قيادة جماعية:

هذا السيناريو تم تطبيقه سنة 1992 من خلال تأسيس المجلس الأعلى للدولة حيث تشير بعض التقارير لإلى أن ضباط المؤسسة العسكرية في اجتماعات دائمة للبدء في إدارة مرحلة انتقالية جديدة تتجه نحو تأسيس سلطة جماعية تتكون من مدنيين وعسكريين يمكن أن تضمن نوعًا من الانتقال. لكن هذا السيناريو يبقى مستبعدا لأنه يستدعي عودة المؤسسة العسكرية إلى واجهة الأحداث بينما هي تريد أن تستفيد من الماضي لتبقى تدير الدفة من الخلف لأن هذا التوجه سيضعها في أزمة حقيقية سواء من الداخل أو الخارج على حد السواء.